مُحَاضَرَاتٌ فِي

أصول النّحو

السّنة الثانية ليسانس

تخصّص: دراسات لغويّة

الدّكتورّ: فاتح مرزوق بن علي

أستاذ اللّغويّات

محاضرة:

السماع ومصادره: الشعر والنثر

منهج السّماع/ الاستعمال: إنّ المنهج الأوّل والأساس الّذي انطلق منه القدماء للحفاظ على هذه اللّغة هو منهج (الاستعمال/ السّماع)؛ أيْ: ما سُمِع من أفواه العرب الخلّص مباشرة وهو منهج دقيق ومحكم انطلق منه القدماء لجمع المدوّنة اللّغويّة، فهم لم يأخذوا على كلّ من هبّ ودبّ؛ بل جعلوا شروطاً وقواعدَ لتقعيد هذه اللّغة؛ حيث اتّفق القدماء على أن ينتقوا اللّغة الفصحى، وليس اللّغة ما دون ذلك.

2.1.2. موارد الاستعمال/ السّماع/ اللّغة وضع واستعمال: المقصود بالموارد؛ أي: المصادر الّتي اعتمد عليها القدماء لضبط هذه المدوّنة اللّغويّة؛ أيّ المسموع من أفواه العرب؛ فاللّغويّ لم يأخذ من كلّ بطون العرب، ولكن أخذ عن قبيلة وأعرض عن أخرى، وهنا تبرز صرامة المنهج الاحتجاجيّ؛ كون هذه الموارد تتقارب من حيث وثوقُها والصّدق فيها بين العلماء، فمنهم من اتّخذها سبيلا لضبط المدوّنة اللّغويّة ومنهم من أعرض عنها بالرّفض وعدم الغلوّ فيها. ولعلّ التّعريف الّذي أورده (السّيوطيّ) لدليل على المصادر المعتمد عليها في الاحتجاج وهي: القرآن الكريم، والسّنة النّبويّة، كلام العرب: شعرُه ونثرُه.

1.2.1.2. القرآن الكريم: ممّا لا ريب فيه أنّ القرآن أفصح لغة وأسمى تركيب وأرقى نظم؛ لذا أعجز العرب قاطبةً من خطبائها وشعرائها وحُذَّاقها في البلاغة فهو نصّ ربانيّ أُحْكم أيّما إحكام، بَلْهَ التّوثيق، من أجل هذا كَثُر وروده في كتب الأوّلين من الاحتجاج والاستشهاد وبخاصّة الّذين أصّلوا لعلم النّحو العربيّ، ولم يلبث كذلك؛ حتّى همّ النّحاة بالاحتجاج به وبقراءاته فأصبح الحجّة الدّامغة من حيث قوّة البيان، ومن الأوائل الّذين احتجّ بالقرآن الكريم إمام النّحاة سيبويه.

2.2.1.2. كلام العرب شعراً ونثراً: ويقصد به ما أُثِر عن فصحاء العرب الّذين يوثق بهم ودُوِّن في كتب اللّغة، أو دواوين الشّعر.

ونلحظ أنّ العرب في لغتهم مجمعون على الغالب، وأمّا ما نراه من ظاهرة الخلافات اللّهجيّة فهي واقعة "في شيء من الفروع يسير؛ فأمّا الأصول وما عليه العامّة والجمهور؛ فلا

خلاف فيه ولا مذهب للطّاعن به"[1] وهذا ما نشاهده في اتّفاقهم في التّراكيب اللّغويّة العامّة؛ فالفاعل مرفوع والمفعول، وغيره من الفضلات منصوبة دائما، كما نلمس اختلافات في لغات العرب، ومن ثَمّ الاختلاف في الأحكام.

ومهما يكن من تفسير لهذه الاختلافات؛ فإنّه لا ينقص من شأن هذه اللّهجات الّتي تشترك في خصائص اللّغويّة والتّراكيب العامة، فتُشكلّ لغةً واحدةً وكلّها جديرة بالاعتبار ولا يصح ردّ إحداهما بالأخرى، وهذا هو مذهب العلماء، ومسلك النّحاة؛ وبناءً على ذلك؛ فقد أفرد (ابن جنّي) بابا سمّاه: "(باب اختلاف اللّغات وكلها حجّة)"[2] ولا عبرة بالخلافات الصّوتية والدّلاليّة؛ لأنّها جاءت عن طريق سَعَة اللّغة والقياس فلا محظورة فيها.

1.2.2.1.2. الشّعر: بدأت حركة جمع اللّغة والتّأليف النّحويّ؛ فكان الشّعر أبكر صُوَر الدّراسات اللّغويّة؛ فقد نشطت حركة الاحتجاج بالشّعر على يدّ سيبويه (180ه) ومن صرامة العلماء في منهجهم الّذي اتّبعوه في قضيّة الشّعر؛ راحوا يتحرّون من المحتجّ بهم في الشّعر من حيث العصور. فقسّموا الشّعراء إلى طبقات أربع وهي:

أ.الطّبقة الأولى: الشّعراء الجاهليّين: وهو الشّعراء الّذين عاشوا في زمن الجاهلية؛ حتى نزول القرآن.

ب.الطّبقة الثّانيّة: الشّعراء المخضرمين؛ المخضرم: هو الشّاعر الّذي أدرك العصرين؛ أي العصر الجاهليّ وعصر صدر الإسلام؛ مثل: الشّاعر لبيد، وحسّان بن ثابت وغيرهم.

ج.الطّبقة الثّالثة: الشّعراء المتقدّمين: ويقال لهم: (الإسلاميّون) وهم الّذين عاشوا صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهليّة؛ مثل: جرير والفرزدق.

2.2. منهج تحديد الزّمان والمكان: سعى القدماء إلى تحديد منهجٍ صارمٍ لتقعيد المدّونة اللّغويّة من كلّ جوانبها، وإن كان هذا المنهج من أجل صون اللّسان العربيّ من

---

[1] عثمان بن جنّي، الخصائص، ص244.

[2] المرجع نفسه، ص12.

اللّحن لا غير لذا عُني به العلماء عناية فائقة في عمليّة جمع اللّغة وتقعيدها. فراح القدماء يستنّون منهجا زمانيّا ومكانيّا لضبط المدوّنة اللّغويّة.

إنّ فترة الاحتجاج الزّمانيّ بكلام العرب بائنة أي: "ابتدأ تاريخهم من الجاهليّة إلى أواخر القرن الثانيّ؛ فآخر من استشهد به سيبويه هو إبراهيم بن هرمة المتوفَّى سنة (150هـ) "[3].

ويتّضح أنّ منهج تحديد الزّمان منهج دقيق؛ والبغية منه ضبط الحيّز، ثمّ جمع اللّغة لتقعيدها في ما بعد؛ وهو أساس معياريّ وصفيّ للّغة؛ أيّ: نهج سبيل وصفيّ في جمع اللّغة وأخذها كما سمعت من أفواه العرب دون الزّيغ عنها. ولعلّ منطلق هذا التّحديد المنهجيّ لم يتّخذه العلماء عبثا. وإنّما مبنيّ على منطلق علميّ وهو شيوع اللّحن في بداءة أمره، وإلاّ كيف يستطيع العلماء وضع قواعد هذا المنهج دون مرجعية دقيقة.

إنّ الصّرامة في تحديد المنهج الزّمانيّ جعلت من اللّغويين يقسّمون الشّعراء بحسب فترتهم الزّمانيّة، وإن كان بعض الشّعراء لم يَسلموا من الطّعن كونهم عاشوا في هذه الحقبة المزمع وضعها من لدن العلماء؛ فالفترة الزّمنيّة لم تكن مفتوحة على مصرعيها؛ بل حدّدت تحديدا دقيقا منذ الطّبقة الأولى، والّتي تأتي قبل عصر الإسلام بخمسين ومائة؛ أيْ بداءة من الشّاعر: امرئ القيس والشّنفرى، والأعشى، وعنترة بن شدّاد، وغيرهم. وهؤلاء الشّعراء الّذين بهم تحدّدت الفترة الزّمانيّة للاحتجاج ووضع هذا المنهج؛ لأنّ العصر الجاهليّ بداءته من استقلال العدنانيّين عن اليمنيّن في منتصف القرن الخامس للميلاد، وينتهي بظهور الإسلام سنة ستمائة واثنين وعشرين ميلاديّ. أمّا المكانيّ؛ فيقصد به مكان الاحتجاج بالمدوّنة اللّغويّة؛ فاللّغويّ حين أراد أن يتقصّى هذه اللّغة اتّبع منهجا آخر، وهو تحديد مكان أخذ اللّغة والقبيلة الّتي يستند إليها في ما بعد، وههنا منهجٌ صارمٌ هو الآخر، فلم يؤخذ على كلّ من هبّ ودبّ من القبائل، وإنّما وضعوا قبائل محدّدة وشروطا لهذه القبائل حتّى يحتج بها. وقد أشار الإمام (السّيوطي) للقبائل الّتي يحتجّ بها: "وبالجملة لم

---

[3] محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النّحو العربيّ بين المشرق والمغرب، ط2. بيروت: 2008، دار الكتب العلميّة، ص29.

يؤخذ عن حضريّ قطّ، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الّذين حولهم؛ فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربيّة، ولا من تغلب ولا النّمر؛ فأنّهم كانوا مجاورين لليونانيّة، ولا من بكر؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنّبط والفرس ولا من عبد قيس؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الّذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"[4].

إنّ المتمعّن في قول (السّيوطي) نقلاً عن (أبي نصر الفارابي) يدلّ على القدماء لم يغضوا الطّرف عن كلّ صغيرة أو كبيرة. وذلك في العبارات الآتية:

- يسكن أطراف بلادهم؛
- كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط؛
- يقرؤون في صلاتهم بغير العربيّة؛
- ولولادة الحبشة فيهم؛
- لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم.

إنّ هذه العبارات الدّقيقة والجليلة الّتي أثبتها (الفارابي) تدلّ على قداسة اللّغة في التّحرّي والاستقراء، فليس العبرة بجمع اللّغة وتقعيدها، ولكن جمع اللّغة من بطون القبائل الموثوقة بالفصاحة؛ فالمنهج واضح جليّ وعلميّ كذلك، والدّليل على ذلك أنّهم لم يأخذوا عمّن سكن فحسب؛ بل من خالط بالتّجارة وقرأ بغير العربيّة، وسكن الأطراف

---

[4] عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تع: محمود سليمان الياقوت، د.ط. القاهرة: 2006، دار المعرفة الجامعيّة، ص102-103-104.

فقط؛ إنّها الدّقّة في وصف هذه المدوّنة الثّرة؛ من أجل هذا بيّن العلماء القبائل الّتي يحتجّ بها؛ وهي القبائل الّتي لم يشم فيها رائحة الاختلاط والمجاورة.